الأمم المتحدة

A/39/902
S/17198
17 May 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH
Distr.
GENERAL

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الأربعون

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، موجهة اليكم من السيد اوزير كوراى ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، في اطار البند ٤٢ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كوركماز هاكتانير
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت

../..

المرفـــق

رسالة مؤرخة فى ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وموجهـــة
الى الأمين العام من السيد اوزير كـــــورای

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وموجهـــة الـــى سعادتكم من سعادة السيد م. نجاتي منير ارتكين ، وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ردا على المزاعم القبرصية اليونانية الواردة في الوثيقة A/39/893-S/17150 ، المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثـــين للجمعية العامة ، في اطار البند ٤٢ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) اوزير كوراى
ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

تذييـــل

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وموجهة الى
الأمين العام من وزير الخارجية والدفاع بالجمهوريـــة
التركيـــة لقبرص الشماليـــة

أتشرف بالاشارة الى الرسالة المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، والموجهة اليكم من السيد جورج اياكوفو ، " وزير خارجية الادارة القبرصية اليونانية"، وتذييلاتها ، والتي عممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن

ان الرسالة المذكورة ، التي وجهت اليكم عشية الاستفتاء الدستوري الـــذي أجـــرى مؤخرا في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ ، توجه اتهامات لا أساس ولا مبرر لها الى الجانب القبرصي التركي ، وتحاول أن تشوه ، في نظر الرأي العام العالمي ، العمليات الديمقراطية الداخلية التي تجرى في قبرص الشمالية . ومن بين هذه الاتهامـــات القبرصية اليونانية الزعم بـ " عدم شرعية " ما نقوم به من اجراءات داخلية ، وهي في الواقع تؤكد ، بوجه خاص على هذا الادعاء الذي لا أساس له . ومن دواعي السخرية أن تثيـــر الادارة القبرصية اليونانية هذا الموضوع على الاطلاق ، اذ من الجلي أنها ، بحكم سجلها السابق وموقفها الحالي على السواء ، أقل المؤسسات صلاحية للتشكيك في شرعية الآخرين .

ومن الجلي أن القبارصة اليونانيين ليس لهم ، ولم يكن لهم أبدا ، أي حق دستوري أو قانوني أو شرعي ، مهما كان ، في الادعاء بتمثيل الشعب القبرصي التركي . وكل المحاولات التي تتعارض مع ذلك ليست من الشرعية أو القانونية في شيء . ومن الجلي أيضا أن الشعـــب القبرصي التركي ، مع عدم وجود حكومة اتحادية مشتركة ، لا يمكن أن يمثل الا عن طريـــق السلطات والهيئات التي ينتخبها انتخابا حرا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر الاعراب لسعادتكم ، مرة أخرى ، أن ما تدعيـــه الادارة القبرصية اليونانية من كونها " حكومة قبرص " الوحيدة والشرعية هو ادعاء يتناقض مـــع ما يلي :

(أ) دستور قبرص لعام ١٩٦٠ ، الذي ينص على مشاركة شعبي قبرص في عمليـــة الحكم وفي جهاز الدولة بكامله ، وهو الدستور الذي قام القبارصة اليونانيون أنفسهم بنقضـــه وهدمه تماما منذ عام ١٩٦٣ ، بغرض ضم قبرص الى اليونان ؛

(ب) وجود ادارتين منفصلتين ومتمتعتين بالحكم الذاتي في الجزيرة ، بعد عام ١٩٦٣ ، على اثر القيام ، بقوة السلاح ، بابعاد العنصر القبرصي التركي من الحكومـــة القبرصية الشرعية ذات القوميتين ؛

(ج) اعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، الذى اشتركت فيه تركيا واليونان والمملكة المتحدة (الضامنون الثلاثة لاستقلال قبرص) ، والذى سلم بوجود ادارتين منفصلتين ، متمتعتين بالحكم الذاتي ، في الجزيرة ؛

(د) اتفاقات القمة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، التي تم التوصل اليها بين قادة الشعبين ، والتي تتوخى أن تنشأ في الجزيرة جمهورية اتحادية مستقلة ذات طائفتين وذات منطقتين ؛

(هـ) الوقائع الراهنة السائدة في قبرص ، أى وجود دولتين مستقلتين منفصلتين ، تمارس كل منهما سيطرتها وولايتها على شعبها ، وعلى اقليمها في الجزيرة ، ريثما يتم انشاء الجمهورية الاتحادية ذات الطائفتين ، وذات المنطقتين .

ان الجانب القبرصي التركي لا يلتزم بالتوصل الى حل سلمي للمشكلة القبرصية ، في الاطار المذكور أعلاه ، لكنه برهن أيضا على اخلاصه وحسن نيته في هذا الصدد ، وبرهن على ذلك من جديد ، في الآونة الاخيرة ، في اجتماع القمة الذى عقد تحت رعاية سعادتكم في نيويورك في الفترة من ١٧ الى ٢٠ كانون الثاني/يناير . وأود أن أكرر التأكيد في هذا المقام على أن هذا الالتزام من الجانب القبرصي التركي بالتوصل الى حل في قبرص يقوم على انشاء دولة اتحادية ذات طائفتين ، وذات منطقتين ، لم يزل قائما .

بيد أنه مما يدعو للأسف ، ان ما برهن عليه الجانب القبرصي التركي من اخلاص وحسن نية فيما يتعلق بالحل القائم على انشاء دولة اتحادية ذات طائفتين وذات منطقتين ، لم يقابل بالمثل من الجانب القبرصي اليوناني ، الأمر الذى أصبح أيضا بالغ الوضوح في ضوء الازمة السياسية الداخلية التي نشأت في الجانب القبرصي اليوناني على اثر اجتماع القمة في نيويورك . وعلى الرغم من أن التطورات السياسية الداخلية الجارية في الجانب القبرصي اليوناني لا تخص الجانب القبرصي التركي الا أن السيد كبريانو قد فقد ، فيما يبدو ، ثقة وتأييد الاحزاب السياسية التي تمثل الاغلبية الساحقة للشعب القبرصي اليوناني في "مجلس النواب" القبرصي اليوناني . وبطبيعة الحال ، فان هذا الامر يثير التساؤلات عما اذا كان السيد كبريانو ، أو أى شخص آخر من الجانب القبرصي اليوناني ، له السلطة أو الصلاحية لتمثيل الشعب القبرصي اليوناني أمام الجانب القبرصي التركي .

ومن جهة أخرى ، ففي اليونان ، قررت حكومة رئيس الوزراء باندريو اجراء انتخابات في وقت مبكر ، وذكرت أن القضية القبرصية هي السبب وراء ذلك . وتذكر التقارير أن الرئيس اليوناني ، السيد سارتساكيس ، قال في رده على رسالة السيد باندريو التي يطلب فيها حل البرلمان اليوناني واجراء انتخابات عامة ، ان تجديد الولاية الشعبية سيكون في صالح النهوض على نحو أكثر فعالية بـ "المواقف الوطنية بشأن مسألة قبرص" التي لها أهميتها الحيوية بالنسبة لـ "مستقبل الهيلينية" .

وفي الوقت الذى يتعرض فيه المناخ السياسي الداخلي على الجانب القبرصي اليوناني لحالة من الارتباك وعدم التيقن ، فانه من العسير فهم السبب من وراء محاولة الادارة القبرصية اليونانية اثارة الشكوك بشأن العمليات الديمقراطية الداخلية التي تجرى على الجانب القبرصي التركي ، بدلا من محاولة ترتيب أوضاعها الداخلية . وما يقوم به الشعب القبرصي التركي الآن ليس أكثر من مسألة داخلية تتعلق به ، وبانتخاب الاشخاص الذين سيكونون مخولين بتمثيله في جميع شؤون الدولة ، بما في ذلك المفاوضات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . وكما تعلمون سعادتكم جيدا ، فان حق كل طائفة في قبرص في اجراء انتخابات مستقلة هو حق منصوص عليه في دستور الجمهورية القبرصية لعام ١٩٦٠ ، ولذلك فان هذا الامر لا يشكل ظاهرة جديدة في قبرص . وقد مارست الطائفتان هذا الحق بصورة مستقلة قبل عام ١٩٧٤ وبعده . وفيما يتعلق بالجانب القبرصي التركي ، فقد مورس هذا الحق مرتين قبل عام ١٩٧٤ ، احداهما في عام ١٩٦٠ ، والاخرى في عام ١٩٧٠ ، ومرتين بعد عام ١٩٧٤ ، احداهما في عام ١٩٧٦ ، والاخرى في عام ١٩٨١ ، في انتخابات الرئاسة والانتخابات العامة على السواء . وبالاضافة الى ذلك ، فقد أجرى استفتاء دستورى على الدستور الخاص بما كانت تسمى في عام ١٩٧٥ " دولة قبرص الاتحادية التركية " .

وأود أن أشير الى أنه اذا أصر الجانب القبرصي اليوناني ، عن طريق أطراف ثالثة ، على التدخل في هذه التدابير الديمقراطية الداخلية التي يجرى القيام بها في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، فان ذلك لن يكون من شأنه الا اعطاء مزيد من الثقل للتساؤلات فيما يتعلق بما اذا كان هناك أى شخص في الجانب القبرصي اليوناني يتمتع بالولاية الكاملة من جانب الشعب القبرصي اليوناني للدخول في مفاوضات مع القبارصة الاتراك ، بغرض ايجاد حل للمشكلة القبرصية . وفي واقع الامر ، فان المسائل الناشئة عن الاضطراب السياسي والدستورى القائم في الجانب القبرصي اليوناني قد جرى الاعراب عنها أيضا في صحافة العالم . وعلى سبيل المثال ، قامت صحيفة التايمز ، التي تصدر في لندن ، في عددها الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، بتناول هذا الموضوع في مقال بعنوان " جزيرة واحدة ودستوران " فقالت " ان القبارصة اليونانيين ليسوا بأى حال في وضع يسمح لهم بانتقاد المشروع (مشروع دستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية) ، اذ أن موضوع الدستور ، على الجانب الخاص بهم من الجزيرة ، قد أدى الى حالة من الجمود السياسي " .

وعلى الرغم مما سبق ذكره ، ومما هو مسلم به دوليا من أن السيد كبريانو كان الشخص الوحيد المسؤول عن انهيار مؤتمر القمة المعقود في ١٧ كانون الثاني/يناير وتبديد فرصة تاريخية لايجاد حل في قبرص ، بيد وأنه من الامور البالغة الصعوبة على الجانب القبرصي اليوناني أن يقاوم الاغراء المتمثل في الاستمرار في حملة الدعاية المضللة التي يشنها على الصعيد الدولي . ومما يبرهن على ذلك الاشارات التي وردت في رسالة السيد اياكوفو المذكورة أعلاه ، ومنها ما زعم عن " الاستقلال الانفصالي " و " الوقف الاختيارى الضمني "

وما ادعاه من احترام لـ " الاتفاقات الرفيعة المستوى " لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ ولبعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها سعادتكم . لقد كان السيد كبريانو نفسه هو الذى حال دون تأكيد اتفاقات القمة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وايجاد جو من " الهدنة السياسية " بين الجانبين ، مع جميع الجوانب الاخرى لـ " مشروع الاتفاق " ، وذلك برفضه هذا الاتفاق في مجموعه في اجتماع القمة المعقود في ١٧ كانون الثاني / يناير . ولقد كان هو أيضا الذى عرقل وقوض جهود الامين العام للامم المتحدة ، التي اضطلع بها في اطار بعثة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الامن .

والآن يحاول السيد كبريانو ، لمجرد انه يرى أن ذلك مناسب له من الناحية السياسية ، فصل عناصر معينة من " مشروع الاتفاق " ، الذى يشكل كلا لا يتجزأ ، وأن يستخدم هذه العناصر ضد الجانب القبرصي التركي . وهذه العوامل وغيرها من العوامل التي أوضحتها أعلاه تبين بوضوح أن السيد كبريانو لم يبرأ من الداء الذى أصابه دائما ، وهو تفضيله للدعاية الدولية على اجراء حوار جدى . والواقع أن السيد كبريانو ، في بيان معبّر أدلى به لوكالة أنباء تانيوغ اليوغوسلافية ، ونقلته الصحافة القبرصية اليونانية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، حاول أن يبرر رفضه لـ " مشروع الاتفاق " في كانون الثاني / يناير بقوله ان قبوله كان سيؤدى الى تقليل الدعاية القبرصية اليونانية واضعافها .

ان على الجانب القبرصي اليوناني أن يختار بين الامانة والدعاية الزائفة . ولا يمكنه الاستمرار في استغلال القضية القبرصية كما فعل ولا يزال يفعل في المحافل الدولية ، مثل مجلس اوروبا ، والبرلمان الاوروبي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، واجتماعات عدم الانحياز ، ويظل مع ذلك يدعي بأن الجانب القبرصي التركي هو الذى يضر بالمناخ القائم بين شعبي قبرص . وليس بوسعه الاستمرار فيما يفرضه من حظر لا انساني ، اقتصادى وسياسي ، على الجانب القبرصي التركي ، في ظل لقبه القائم على الزيف والادعاء بوصفه " حكومة " قبرص بكاملها ، ولا يزال يتظاهر بأنه يسعى الى تحقيق التقارب والى التوصل في نهاية المطاف الى حل اتحادى مع القبارصة الاتراك . ان هذه السياسة التي تتسم بقصر النظر وتدمير الذات تبدد أى بقايا للثقة والاطمئنان بين الطائفتين وليس من شأنها على الاطلاق أن تعزز التوقعات المتعلقة بالتوصل الى حل نهائي .

وكما أوضحت أيضا باسهاب في رسالتي المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ والموجهة الى سعادتكم (الضميمة ١) ، فان عملية اضفاء الطابع المؤسسي الديمقراطي التي تجرى حاليا في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا تعرقل التوقعات المتعلقة بالتوصل الى حل في قبرص يقوم على انشاء دولة اتحادية ذات منطقتين ، بل انها تعزز من هذه التوقعات. وكدليل ملموس على هذه الحقيقة ، فان الجمعية التأسيسية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، قامت في ٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وهو نفس اليوم الذى اعتمد فيه مشروع الدستور الجديد ، باصدار قرار ، في نفس الوقت ، يؤكد على أن مشروع الدستور الجديد يترك الباب مفتوحا

أمام الحل القائم على انشاء دولة اتحادية ذات منطقتين (الضميمة ٢) . وقد جرى التأكيد مرارا ، على أعلى مستوى ، على الالتزام القوى من الجانب القبرصي التركي بالتوصل الى حل في قبرص يقوم على انشاء دولة اتحادية ذات منطقتين ، وذلك في البيانات التي أدلى بهـا الرئيس رؤوف دنكتاش في مناسبات عديدة ، ومن ثم أعيد تأكيده بوصفه السياسة الرسميـــة للجانب القبرصي التركي .

وأكون ممتنا اذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، في اطار البند ٤٢ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نجاتي منير اركتين
وزير الخارجية والدفـــاع

الضميمـــة ١

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، وموجهة الى الأمين العام من وزير الخارجية والدفـــاع فـــي الجمهورية التركية لقبرص الشماليـــة

ذكرت الصحف القبرصية اليونانية المحلية أن السيد جورج اياكوفو ، المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة القبرصية اليونانية ، قد أشار في رسالة وجهها اليكم مؤخرا الى القرار المتعلق باجراء انتخابات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في حزيران / يونيـــه ١٩٨٥ ، وانه قد ناشدكم " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة " لوقف تنفيذ هذا القرار . كما ذكـــر أن الحكومة القبرصية اليونانية قد وجهت نداءات مماثلة ، في هذا الصدد ، الى الحكومـــات الاجنبية والدوائر الدبلوماسية الاخرى .

وأود أن أؤكد أن القرار المتعلق باجراء انتخابات في شمال قبرص قد اتخذ باجماع الآراء في الاجتماع الذى عقده قادة الاحزاب السياسية القبرصية التركية مع الرئيـــس رؤوف دنكتاش في ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . وقد قامت الجمعية التأسيسية القبرصية التركية باعتماد ذلك القرار باجماع الآراء في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، الأمر الذى يعـــد مسألة داخلية صرف بالنسبة للقبارصة الأتراك .

وكما تعلمون ، فان حق كل جالية في اجراء انتخابات منفصلة منصوص عليه حتى في دستور جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ . وقد مارس الشعب القبرصي التركي هذا الحق كجـــزء من عملية ديمقراطية ، وذلك قبل عام ١٩٧٤ وبعده .

ومما تجدر ملاحظته أن شمال قبرص قد شهد خلال السنوات الاحدى عشرة الماضية اجراء اثنين من الانتخابات العامة واثنين من انتخابات رئاسة الجمهورية ، فضـــلا عـــن انتخابات السلطات المحلية . وبالمثل ، تم خلال السنوات الماضية اجراء انتخابات في الجزء الجنوبي من قبرص التابع للقبارصة اليونانيين . وترد في الفقرة ٤٣ من تقرير الأمـــين العـــام المقدم الى مجلس الأمن (S/14490 المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١) اشارة الى الانتخابات التي اجريت في كلا الجانبين .

ان اجراء الانتخابات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا يعوق بأى حـــال من الاحوال الجهود الرامية الى ايجاد حل اتحادى في الجزيرة . وقد أكد الرئيس دنكتـــاش على هذه النقطة بوضوح في مناسبات عديدة . فهذه الاجراءات الديمقراطية ستساعـــد علـــى تحقيق الاستقرار في الهيكل السياسي الداخلي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ومن ثم ستعمل على تعزيز وتقوية الدور البناء الذى يضطلع به الجانب القبرصي التركي في المفاوضات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . وسيسهم هذا ، بدوره ، اسهامـــا ايجابيا في التوصل الى مثل هذا الحل في الجزيرة .

اننا لا نرى أى أساس منطقي لقيام الجانب القبرصي اليوناني بمطالبة الجانب القبرصي التركي بالعيش في فراغ سياسي داخلي حتي لا نتسبب ، كما يزعمون ، في الاضرار بفرص التوصل الى حل ، في حين أنهم يقومون هم أنفسهم باتخاذ جميع الاجراءات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، بما في ذلك الانتخابات ، والتعديلات الوزارية ، التي جرت مؤخرا والتي تعد غير دستورية حتى بمقتضى دستور عام ١٩٦٠ (الذى يزعمون أنه ما زال ساريا عندما يلائمهم ذلك) ؛ كما يقومون باتخاذ جميع الاجراءات السياسية المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بتمثيل قبرص ، من جانب واحد ، في الخارج . وهذا الادعاء الاخير ، أى زعم الجانب القبرصي اليوناني بأنه هو " الحكومة القبرصية الوحيدة والشرعية " في الداخل والخارج ، الى جانب الحظر الاقتصادى والسياسي الذى فرضوه على شمال قبرص ، وليست الاجراءات السياسية الداخلية التي اتخذها الشعب القبرصي التركي ، هما اللذان يعملان على الاضرار بفرص التوصل الى حل وعلى ترسيخ الانقسام داخل الجزيرة .

انني على ثقة من أنكم تذكرون أن الرئيس دنكتاش قد نقل اليكم ، في حضور السيد كيريانو ، ما مفاده أن اجراء الانتخابات هو أمر لا مفر منه وأن هذا لن يؤدى ، بأى حال من الاحوال ، الى المساس أو الاضرار بفرص التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض . وقد المحتم عندئذ الى أن الرئيس كيريانو يواجه مشكلة مماثلة تتعلق بولايته وبالانتخابات .

وانني على ثقة من أنكم ستقيّمون النداء القبرصي اليوناني في ضوء ما تقدم ، ومن أنكم ستصرفون النظر عنه بوصفه مجرد حيلة سياسية يقصد منها تحويل الانتباه عن تعمد الجانب القبرصي اليوناني ، بعناده وسوء نيته ، تقويض اجتماع القمة المعقود في نيويورك .

(توقيع) م. نجاتي منير ارتكين
وزير الخارجية والدفاع في
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

الضميمـــة ٢

القرار الذى اتخذته الجمعية التأسيسية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ١٢ آذار/مـارس ١٩٨٥

ان الجمعية التأسيسية ،

اذ تحيط علما باعلان الاستقلال الصادر في ١٥ تشرين الثانـي/نوفمبر ١٩٨٣ ، الذى عبّر عن الارادة الشرعية والمطلقة للشعب القبرصي التركي ، والذى أعلن للعالـــم وللتاريخ اقامة الدولة المستقلة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، والذى جاء في الفقـــرة (باء) من المادة ٢٢ منه أن اعلان قيام الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا يعوق الشعبين المتمتعين بالمساواة أو حكومتيهما عن اقامة علاقة مشاركة جديدة داخل اطار اتحاد حقيقي ؛ وأن من شأن ذلك الاعلان ، على العكس من ذلك ، أن ييسّر الجهود المبذولة فـي هـذا الصدد عن طريق الوفاء بالمتطلبات الضرورية لاقامة اتحاد ،

تعلن ، على نحو ما هو وارد في اعلان الاستقلال ، ان دستور الجمهورية التركيـة لقبرص الشمالية ، الذى أقرته الجمعية ، لا يعوق اقامة علاقة مشاركة داخل اطـار اتحـاد حقيقي يتألف من طائفتين ومن منطقتين .